



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

٢٤ شباط/فبراير - ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الديون الخاصة وحقوق الإنسان

تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

موجز

الغرض من هذا التقرير هو المساعدة في فهم - وكذلك كشف وشجب وتقديم توصيات لمعالجة - انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الديون الخاصة، مع التركيز بصفة خاصة على ديون الأفراد والأسر المعيشية التي تقدمها طائفة من الجهات الفاعلة في مجال الإقراض، سواء أكانت تعمل في سياقات رسمية أم غير رسمية. وهناك دافعان لارتفاع مديونية القطاع الخاص: أولاً، ازدهار جانب العرض المالي، مع كون إلغاء الضوابط التنظيمية وزيادة الأمولة الوسيطتين الميسرتين له؛ ثانياً، إعادة تشكيل العديد من الاحتياجات الإنسانية للتكاثر الاجتماعي التي تصبح احتياجات مالية غير ملبأة يوازنها فشل الدولة فشلاً ذريعاً في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع. ويدرس الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خوان بابلو بوهوسلافسكي، ما للديون المتصلة بالائتمانات البالغة الصغر والصحة والتعليم والديون والإسكان، وممارسات التحصيل التعسفية، بما في ذلك تجريم المدينين، والديون المتصلة بالاستهلاك والهجرة، وعبودية الدين من آثار سلبية على حقوق الإنسان. ويمكن أن تكون الديون الخاصة في الوقت نفسه سبباً ونتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان.



المحتويات

الصفحة		
٣	أولاً - مقدمة
٤	ثانياً - الديون الخاصة والاقتصاد الكلي والديون العامة
٨	ثالثاً - ديون الأسر المعيشية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان
١١	رابعاً - تصنيف مديونية الأسر المعيشية الخاصة: سبب ونتيجة انتهاكات حقوق الإنسان
١١	ألف - الائتمان البالغ الصغر والديون
١٣	باء - الديون المتصلة بالصحة
١٤	جيم - الديون المتصلة بالتعليم
١٦	دال - ديون السكن والمرافق العامة
١٨	هاء - إنفاذ الديون وممارسات التحصيل التعسفية وتجريم المدينين
١٩	واو - الديون الاستهلاكية
٢١	زاي - الديون المتصلة بالمهجرة
٢٣	حاء - عبودية الدين
٢٤	خامساً - الاستنتاجات
٢٥	سادساً - التوصيات

أولاً - مقدمة

١- مثلما ذكر مجلس حقوق الإنسان في قراره ٤٠/٠٨، ترتبط مسألة الديون الخارجية، في القطاعين العام والخاص، ارتباطاً وثيقاً بتزايد عدم المساواة على الصعيد العالمي وبالعبوات التي تعترض التنمية البشرية المستدامة الناتجة عن أعباء الديون، بما في ذلك في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق التمويل المناسب. وبهذا المفهوم، سبق أن حذرت الجمعية العامة في قرارها ٧١/٢١٥ من ارتفاع مديونية القطاعين الخاص والعام في كثير من البلدان النامية، وشددت على الحاجة إلى مواصلة الجهود المبذولة لمعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال النظامية وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه.

٢- وتتألف المستويات المتزايدة من الديون الخاصة إلى حد كبير من ديون الشركات، وتتألف إلى حد ما من ديون الأسر المعيشية والقروض وسندات الدين^(١)، مع آثار عميقة ومباشرة على النظم الاقتصادية والمالية العالمية وعلى قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ويفيد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بأن أرصدة الديون العالمية، في نهاية ٢٠١٧، بلغت ٢١٣ تريليون دولار أو ٢٦٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠٠٨ (٢٤٠ في المائة) و ١٩٨٠ (١٤٠ في المائة). وساهم تراكم رصيد الديون الخاصة الذي كان يمثل أكثر من ثلثي الديون العالمية في عام ٢٠١٧، إلى حد كبير، في الطفرة العامة التي عرفتتها الديون^(٢)، مع كون المديونية الخاصة بالعملات الخارجية قاسماً مشتركاً.

٣- وكما يرد أدناه في مناقشة الخبر المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تبين الاتجاهات المذكورة أعلاه تحولاً أساسياً في التزامات الدول المتعلقة بحقوق الإنسان بضمان إمكانية الوصول إلى هذه الحقوق وتوافرها والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعية إعمالها إلى سلطة الأسواق غير المنظمة^(٣).

٤- والغرض من هذا التقرير، الذي أُعدَّ استناداً إلى ورقات المعلومات التي تقدمها الدول ومنظمات المجتمع المدني والعلماء وغيرهم من الأطراف المعنية استجابة لدعوة الخبر المستقل إلى تقديم مساهمات^(٤) هو المساعدة في فهم - وكذلك كشف وشجب وتقديم توصيات لمعالجة - انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الديون الخاصة، مع التركيز بوجه خاص على ديون الأفراد والأسر المعيشية. وتحت مظلة "ديون الأفراد والأسرة المعيشية"، يمكن النظر في أشكال عديدة من الديون الخاصة كما يمكن النظر في أنواع مختلفة من الدائنين والمدينين. وقد يجيل بعض هؤلاء

(١) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٩، الصفحتان ٧٤-٧٥.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧٦.

(٣) Maurizio Lazzarato, *Governing by debt*, Semiotext(e), 2015; Susanne Soederberg, *Debtfare State and the Poverty Industry: Money, Discipline and Surplus Population* (Routledge, 2014).

(٤) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/ReportPrivateDebt.aspx. استُرشد في التقرير أيضاً بالمشاورات والمناقشات المكثفة التي أُجريت مع الخبراء في برينستون، ونيروبي، وبوينس آيرس، وجنيف في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩). ويعرب الخبر المستقل عن شكره لجميع الخبراء وأصحاب المصلحة، ولا سيما مؤسسة فريدريش إيبيرت ومؤسسة المجتمع المفتوح، فضلاً عن موظفي مفوضية حقوق الإنسان الذين قدموا له مدخلات قيمة.

حتى إلى الشركات العائلية الصغيرة التي تقترض عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية. وتتركب أقرب انتهاكات حقوق الإنسان وأفظعها التي يتعرض لها المقترضون في سياق ديون الأفراد والأسر المعيشية، ولا سيما في حالة الأشخاص والأسر الذين يعيشون الفقر أو التهميش، أو أولئك الذين يضطرون إلى الوقوع في "فخّ ديون". ولن يُنظر في ديون الشركات إلا على مستوى إجمالي لتقديم منظور لوزنها في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، يمكن أيضاً أن يكون لديون الشركات الخاصة - إلى جانب ديون الأسر المعيشية - آثار عميقة على الاقتصاد، ومن ثم على حقوق الإنسان، على النحو المبين أدناه.

٥- وديون الأسر المعيشية ليست مشكلة في حد ذاتها. فقدرة الناس على الاقتراض في حدود قدرتهم المالية الخاصة من شأنها أن تحسن مستويات معيشتهم، مما يتيح الوصول إلى خدمات قد تكون لولا ذلك بعيدة المنال؛ وقد تؤدي دوراً في تنشيط الاقتصاد ودعمه. وقد تساهم ديون الأسر المعيشية أو الأفراد في بعض الأحيان أيضاً في تيسير الحراك أو الإدماج الاجتماعي، ويمكن أن تكون عاملاً حاسماً في ضمان الإدماج الاجتماعي. بيد أن المديونية المفرطة (المفهومة لأغراض هذا التقرير على أنها الديون التي يستتبع سدادها - والتكاليف المرتبطة بها - الحرمان من الموارد اللازمة لتمتع المدين بحقوق الإنسان الخاصة به)، وشروط التعاقد وممارسات التحصيل التعسفية تصبح عبئاً وخطراً على الأفراد أو الأسر المعيشية، وربما تحولت بسرعة إلى فخّ للكثيرين، مما يعرض أعمال حقوق الإنسان للخطر. وفي هذا الصدد، يكون دور الدولة (والجهات الفاعلة الخاصة) حاسماً لتسوية اختلال السلطة المتأصل بين الأطراف المتعاقدة من أجل جهد فعال لحماية حقوق الإنسان.

ثانياً - الديون الخاصة والاقتصاد الكلي والديون العامة

٦- لقد كان إنشاء الائتمان المخصص بشدة والوساطة المالية القوتين المحركتين الرئيسيتين للزيادة الحادة في الديون الخاصة في الاقتصادات النامية منذ ثمانينيات القرن العشرين^(٥). وبعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، واصلت الأنشطة المصرفية الموازية وطائفة من أنشطة الائتمان الأخرى توسعها، على الرغم من الجهود المبذولة في اللوائح. ووفقاً للأونكتاد، نمت الوساطة المالية غير المصرفية، منذ ذلك الحين، بضعف سرعة المصارف التقليدية والعامة، فمثلت حصتها ٤٨,٢ في المائة من جميع الأصول المالية العالمية، متجاوزة حصة (٤٣,٩ في المائة) التي تحتفظ بها المصارف التجارية والمؤسسات المالية العامة.

٧- وعلى الرغم من أن المديونية العامة في البلدان النامية ارتفعت إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠١٧، فإن من الواضح أن الزيادة الهائلة غير المسبوقة في الديون الخاصة ينبغي أن تثير أقوى مشاعر الحذر. وعلى الرغم من أن جزءاً كبيراً من هذه الديون الخاصة يمكن أن يعزى إلى حصول البلدان النامية المرتفعة الدخل على نظم مالية ومصرفية محلية أكثر عمقاً وتيسير الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، فقد لوحظت أيضاً، منذ عام ٢٠١٢، اتجاهات تصاعدية في المديونية العامة في البلدان النامية المتوسطة والمنخفضة الدخل على السواء. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة الديون العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المرتفعة الدخل من ٣٤ في المائة

(٥) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٩، الصفحة ٧٦.

في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٧، فبلغت مديونيتها العامة ٢١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الزيادة الحادة في الديون الخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية^(٦). وعلى الرغم من الاتجاه المتنامي الذي شهدته ديون الأسر المعيشية في الاقتصادات الناشئة، حيث ارتفعت من ٢٥,٤ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٨، فإن إقراض الشركات غير المالية أدى أيضاً دوراً رئيسياً في الزيادة الإجمالية في الديون الخاصة غير المالية.

٨- وقد أشار عدد من الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين تراكم الديون الخاصة، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، وأزمات الديون السيادية: ارتبط ازدهار الديون الخاصة في بعض البلدان بفترات التراجع الاقتصادي، وكثيراً ما يكون مؤشر دقيقاً على عدم الاستقرار المالي^(٧). وعلى نفس المنوال، قد يؤدي تزايد عدم المساواة إلى إفراط الجهات الخاصة في الاقتراض والإقراض، ويمكن أن يكون لذلك بدوره أثر على الاستقرار المالي، مما قد يؤدي إلى أزمة ديون مع مرور الوقت^(٨).

٩- وتمثل ديون الأفراد والأسرة المعيشية جزءاً كبيراً من الديون الخاصة في معظم البلدان، ويمكن أن تكون ناتجة عن سلسلة من التدايير الاقتصادية، مثل الخصخصة أو تدايير التقشف، أو إضفاء المرونة على سوق العمل، مما يدفع إلى انخفاض أجور العمال غير المهرة ويغذي عدم المساواة^(٩). فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن معدل البطالة بلغ أدنى مستوى له منذ ما يناهز أربعة عقود في البلدان المنتمة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الأجور الحقيقية لم تتحسن أو نمت بوتيرة أبطأ من وتيرة العقد السابق للأزمة المالية لعام ٢٠٠٨^(١٠). وفي غضون ذلك، ارتفعت تكاليف الرعاية الصحية والسكن والغذاء والتعليم، في حين تم تقليص الاستحقاقات الاجتماعية أو تخفيضها.

١٠- ومع اتساع الفجوة بين الدخل الإسمي والاحتياجات النقدية، اتجهت الأسر المعيشية بشكل متزايد إلى الديون لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية. وواجهت البلدان النامية مشاكل مماثلة إذ أسهم توسع الائتمان الاستهلاكي إسهاماً كبيراً في نمو الناتج المحلي الإجمالي في حين أن العديد من المستهلكين وقعوا في دوامة المديونية المفرطة والفقر بسبب تلك القروض. وحتى صندوق النقد الدولي اعترف بأن تزايد ديون الأسر المعيشية قد يؤدي إلى عرقلة الانتعاش الاقتصادي، الضعيف أصلاً، وتمديد مرحلة النمو المنخفض الحالية^(١١).

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٧٧.

(٧) Juan Pablo Bohoslavsky, "Economic inequality, debt crises and human rights", *Yale Journal of International Law*, vol. 41, No. 2 (2016).

(٨) الوثيقة A/HRC/31/60، الفقرة ٢٢.

(٩) Jean-Michel Servet and Hadrien Saiag, "Household over-indebtedness in Northern and Southern countries: A macro-perspective", *Microfinance, Debt and Over-Indebtedness*, Isabelle Guérin et al (eds) (Routledge, 2014), p. 26.

(١٠) OECD, *Economic Outlook*, vol. 2019, No. 1, p. 8.

(١١) IMF, *Global Financial Stability Report 2019*, p. 53.

١١- ويمكن أن يكون لارتفاع ديون الأسر المعيشية أيضاً أثر سلبي على الاقتصاد. فالمديونية، عند نقطة معينة، تمارس ضغطاً على الإنتاجية والاستهلاك والنمو، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال لا يمكن تحمله^(١٢). وإذا كانت الديون الخاصة مرتفعة جداً، يكون على المستهلكين والمؤسسات التجارية أن يحولوا جزءاً أكبر من إيراداتهم لتغطية الفوائد وأصل الدين وأن ينفقوا ويستثمروا أقل نتيجة لذلك. وفي عدد من الأزمات المالية، تسبب ارتفاع مستوى الديون الاستهلاكية في فقاعات أصول استثمارية، مما أدى إلى انهيار مالي. وفي كثير من الحالات، تُؤمَّم الديون الخاصة عن طريق برامج إنقاذ، مما يؤدي إلى تعميق اختلالات القطاع العام وقد يؤدي إلى أزمات ديون سيادية^(١٣). ويشكل الارتفاع الهائل غير المسبوق في الديون الخاصة بالفعل أكبر عبء طارئ وحيد على الديون العامة في حال حدوث أزمة ديون^(١٤).

١٢- ويُعترف على نطاق واسع بوجود علاقة بين الديون الخاصة وعدم المساواة. وتشير الدراسات إلى أن ديون الأسر المعيشية وحصص المداخل العليا مترابطة ارتباطاً إيجابياً؛ لذلك فإن التفاوت في الدخل يتسع مع نمو الديون الخاصة^(١٥). واستناداً إلى منطق علاقة الائتمان بالطلب، تتزايد الديون الخاصة عندما تحاول الأسر المعيشية الحفاظ على مستويات استهلاك مطلقة أو نسبية معينة في مواجهة تزايد عدم المساواة؛ وبعبارة أخرى، يقترض الناس على نطاق أوسع للحفاظ على مستوى معيشتهم. ويمكن أيضاً أن يتفاقم ذلك من جراء عدم المساواة؛ ففي مجتمع يشهد فيه عدم المساواة، يمكن أن يكون حال الأسر المعيشية المنخفضة الدخل أسوأ من الأسر المعيشية ذات دخل مماثل في مجتمع أكثر مساواة^(١٦). وعلاوة على ذلك، أصبح إقراض الأسر المعيشية آلية رئيسية في التكاثرات الاجتماعية. والحقيقة أن الائتمان أصبح يكتسي أهمية متزايدة في الحصول على الخدمات العامة الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية. ومن شأن عدم المساواة في فرص الحصول على الائتمان إذاً أن يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة^(١٧).

١٣- ويتمثل رد فعل سياساتي شائع أثناء الأزمات المالية في حماية المؤسسات المالية والشركات الكبيرة، مما يحمي، بحكم طبيعته، الأسر المعيشية الأكثر ثراء التي تمتلك أصولها، بدلاً من الأسر المعيشية المتوسطة والمنخفضة الدخل^(١٨). وعلاوة على ذلك، تلجأ معظم البلدان إلى التقشف للتعامل مع الأزمات المالية، وتؤدي التقليلات الكبيرة في الحماية الاجتماعية ووظائف القطاع العام إلى تفاقم فجوة اللامساواة. وعادة ما تؤثر التدابير التقشفية على الفئات الضعيفة، مثل الفئات الأشد فقراً، وليس على الدائنين. وفيما يخص المرأة، ثمة ارتباط وثيق بين الوصول

(١٢) Ibid., p. 78. See also Servet and Saiag, "Household over-indebtedness in Northern and Southern countries", p. 28.

(١٣) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧، جنيف، ٢٠١٧، الصفحتان ١٠٠ و١٠٦.

(١٤) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٩، الصفحة ٧٦.

(١٥) انظر أيضاً الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧، الصفحتان ١٠٣ و١٠٤.

(١٦) انظر الوثيقة A/HRC/31/60.

(١٧) Lena Rethel, "Financialisation and the Malaysian Political Economy", *Globalizations*, vol. 7, No. 4 (2010).

(١٨) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧، الصفحة ١٠٨.

(أو عدم الوصول) إلى الضمان الاجتماعي والديون الخاصة^(١٩). فمن ناحية، من شأن وصول المرأة إلى الائتمان أن يتعرض للخطر بفعل حالات تقليص استحقاقات الرعاية الاجتماعية، التي هي، من ناحية أخرى، أساسية لمنع المديونية المفرطة^(٢٠).

١٤ - وقد يسهم ارتفاع مستويات التفاوت بدوره، بشكل مباشر أو غير مباشر، في زيادة الديون العامة والأزمات المالية. ولما كان التفاوت في الدخل يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأساس الضريبي للدخل، فإن ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل تشير إلى أن الأساس الضريبي ليس تصاعدياً بالقدر الكافي. وهناك أيضاً بعض التأييد للرأي القائل بأن ارتفاع مستوى التفاوت يضر بالنمو الاقتصادي^(٢١)، في حين تشير الأدلة التجريبية إلى أنه مرتبط بزيادة تواتر الأزمات المالية وانتشارها^(٢٢). ومن شأن فرض ضرائب تنازلية وتباطؤ النمو الاقتصادي أن يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة وزيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي، الأمر الذي يمكن أن يتحول في نهاية المطاف إلى أزمة ديون سيادية. وتبين الدراسات التجريبية أن هناك بالفعل علاقة إيجابية بين عدم المساواة في الدخل والعجز المالي والديون السيادية^(٢٣).

١٥ - وفي المقابل، سيؤدي ارتفاع في دخل أغنى الناس أيضاً إلى زيادة مدخراتهم، مما ينتج عنه تراكم هائل في الثروات الخاصة. ويتطلب هذا العرض المتزايد لرأس المال مزيداً من فرص الاستثمار وبالتالي يعزز عرض الائتمان، حتى بالنسبة إلى أكثر المقترضين تجسداً للمخاطر^(٢٤).

١٦ - وينبغي التذكير أن البيانات الدقيقة والشاملة العالمية أو الإقليمية أو أحياناً المحلية عن الديون الخاصة للأسر المعيشية ليست متاحة كلياً. وقاعدة بيانات الديون العالمية^(٢٥) لصندوق النقد الدولي، في هذا الصدد، أداة هامة توفر مجموعة من المصادر والمعلومات المتاحة؛ ولكنها تبين أيضاً أن البيانات المتعلقة بالديون الخاصة للأسر المعيشية ليست بعد متاحة فيما يخص العديد من البلدان و/أو فترات طويلة وقابلة للمقارنة. والكثير من حالات الاقتراض/الإقراض غير الرسمي (أو حتى غير القانوني) على مستوى الأفراد والأسر المعيشية لا تُسجّل أو تُحسب أو تُقدّر بشكل ملائم. وللإقتصاد غير الرسمي في بعض البلدان وزن هائل، ومن المرجح أن يبقى جزء كبير من الديون الخاصة للأسر المعيشية خارج النظم المالية والمصرفية وغير المصرفية. ويمكن أن يكون جزء آخر من ديون الأسر المعيشية متداخلاً مع تقديرات أوسع نطاقاً للتدفقات المالية

(١٩) Luci Cavallero and Verónica Gago, *Una lectura feminista de la deuda*, Fundación Rosa de Luxemburgo, Buenos Aires, 2019.

(٢٠) Julia Callegari, Pernilla Liedgren and Christian Kullberg, "Gendered debt: a scoping study review of research on debt acquisition and management in single and couple households", *European Journal of Social Work*, 2019, p. 9.

(٢١) Jonathan D. Ostry Andrew Berg and Charalambos G. Tsangarides, "Redistribution, Inequality, and Growth", IMF, 2014, p. 15. The World Bank subsequently questioned the veracity of the findings in *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality* (World Bank, Washington, 2016), p. 71.

(٢٢) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧، الصفحة ١١٠.

(٢٣) انظر الوثيقة A/HRC/31/60.

(٢٤) Photis Lysandrou, "Global Inequality, Wealth Concentration and the Subprime Crisis: a Marxian Commodity Theory Analysis", *Development and Change*, vol. 42, No. 1 (2011), p. 183.

(٢٥) www.imf.org/external/datamapper/datasets/GDD

غير المشروعة، مثل جميع الديون المستحقة لمهربي المهاجرين وديون العبور المستحقة للسلطات الفاسدة على الحدود. ولذلك، سيكون من غير المرضي للغاية تطبيق نهج كمي محض على الديون الخاصة وحقوق الإنسان في سياقات كهذه. ومن باب الإنصاف، تجدر الإشارة إلى أن هذا النهج يظل بعيد المنال إلى حد كبير من دون جمع البيانات وتحليلها بطريقة ملائمة، ولن يتيح سوى نظرة جزئية عن تعقيدات ديون الأفراد والأسر المعيشية من منظور حقوق الإنسان.

ثالثاً- ديون الأسر المعيشية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان

١٧- يشكل الارتفاع الهائل في الديون الخاصة للأسر المعيشية في العديد من البلدان نتيجة مباشرة لظاهرتين متوازيتين: ظاهرة الدولة التي لم تنقيد بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وظاهرة أمولة الخدمات الاجتماعية على نحو متزايد أو تحويلها إلى سلع أساسية.

١٨- ويقوم إطار حقوق الإنسان أساساً على فكرة أن الدول (والجهات الفاعلة الخاصة إلى حد ما) ملزمة باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان، وضمان المساواة ومكافحة التمييز. والحكم الرئيسي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أن جميع البشر متساوون في الكرامة والحقوق.

١٩- ويمكن للأمولة في الواقع أن تكون نقيض هذا الإطار لأنها تعتمد على فكرة مسؤولية الفرد في اتخاذ الخطوات الملائمة لضمان مستوى معيشي لائق والحصول على السلع والخدمات الأساسية لنفسه. وما برحت زيادة فرص الحصول على الائتمان للجميع، التي تُفهم على أنها "إدماج مالي"، تُعتبر حلاً للكثير من مشاكل حقوق الإنسان - سواء لبدء عمل تجاري من أجل كسب العيش أو للحصول على الرعاية الصحية المناسبة أو للحصول على فرص العمل. وفي تسعينيات القرن العشرين، احتج محمد يونس، الذي كان رائداً في مفهوم الائتمان البالغ الصغر، بأن إمكانية الحصول على الائتمان "حق أساسي من حقوق الإنسان للجميع"^(٢٦)، رغم عدم بذل أي جهد جاد لتوضيح مصادره القانونية. وتسلب الأمولة الضوء على سلطة الأسواق المالية ومفهوم الإدارة الذاتية في تحسين الفرد لأحواله المعيشية، معتمداً بذلك على التزامات الدول المتمثلة في اتخاذ الخطوات الملائمة من أجل الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٠- والديون ليست في حد ذاتها مشكلة من مشاكل حقوق الإنسان، ناهيك عن كونها انتهاكاً لها. وما يثير القلق هو عندما تكون المديونية إما نتيجة أو سبباً لانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر بصورة خاصة على أضعف الناس أو أكثرهم تهميشاً. ويكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقوقاً ذات أهمية خاصة لإجراء تحليل للمديونية المفرطة وممارسات الإقراض والتحصيل التعسفية، لا سيما الحق في الحياة، والحرية والأمن، وحرية التنقل، والضمان الاجتماعي، والأجر العادل، ومستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء والسكن والتعليم والملابس والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحق في الأمن. ويكتسي الحق في الحصول على المعلومات والحق في المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة أيضاً أهمية خاصة في هذا السياق.

(٢٦) انظر: John Gershman and Jonathan Morduch, "Credit is not a right", *Microfinance, Rights and Global Justice* (Cambridge University Press, Cambridge, 2015), p. 14.

٢١- وجميع الحقوق المذكورة أعلاه مكفولة في عدة صكوك ملزمة على الصعيد الدولي، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفيما يتعلق بفئات معينة من السكان، تم التفاوض أيضاً بشأن عدة صكوك والتصديق عليها، مما يضمن وجود فهم واضح لإحدى ركائز حقوق الإنسان: عدم التمييز.

٢٢- ويكمن مبدأ المساواة ومبدأ عدم التمييز في صميم القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفهم آثار مديونية الأسر المعيشية على التمتع بالحقوق، مثل الصحة أو التعليم أو السكن أو الحصول على المياه والكهرباء، يؤدي حتماً إلى تقييم مفصل لما يتطلبه التمتع بمختلف حقوق الإنسان من منظور مالي. وعلى الأفراد أو الأسر المعيشية المتخبطة في دوامة الديون والضعف الاقتصادي مواجهة قوى أو جهات فاعلة اقتصادية جبارة، ودرجات مرتفعة من التفاوت، ومستويات منخفضة من المساواة، وخدمات أمولة متزايدة، وفرص محدودة للوصول إلى آليات العدالة أو الجبر.

٢٣- وفي كثير من الأحيان، يواجه أفراد أو مجموعات من الأفراد التمييز بسبب حالتهم الاقتصادية والاجتماعية؛ ويمكن أن يكون هذا التمييز مباشراً أو غير مباشر، أو مضافاً إلى أشكال أخرى من التمييز. وهذه المعاملة التعسفية تقوم على أساس انتمائهم إلى فئة أو طبقة اقتصادية أو اجتماعية معينة داخل المجتمع فيما يتعلق بحالة ديونهم^(٢٧)، وقد يوصمون أو يهملون أو يُجْرَمون بسبب ديونهم أو ديون أسرهم المعيشية^(٢٨).

٢٤- وتُعتبر المستويات المنخفضة جداً من الحماية الاجتماعية والإنفاق العام في هذا المجال^(٢٩) والإضعاف التدريجي لنظم أجور العمال في العمالة الرسمية، إلى حد كبير، سبب لجوء الملايين من الناس إلى الائتمان من أجل الحصول على الخدمات الأساسية، فيقعون في دوامة لا تنتهي. وأشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ١٩، إلى "طابع إعادة التوزيع" في الضمان الاجتماعي، الذي يؤدي دوراً هاماً في الحد من الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وعلى ارتباط وثيق، يشمل الحق في العمل الحق في الحصول على أجر يوفر لجميع العمال معيشة لائقة لهم ولأسرهم. وكما أوضحت اللجنة في تعليقها العام رقم ٢٣، يجب أن يكون الأجر كافياً لتمكين العامل(ة) وأسرته(ا) من التمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد.

(٢٧) خلافاً للضمانات، لا يُعاد المبلغ المدفوع عن علاوة المخاطرة (الذي يحدد معظمه توافر الضمانات ونوعيتها) بعد تسديد الديون. تشكل هذه الممارسة سعراً مختلفاً لنفس المنتج، ومن ثم التمييز القائم على الممتلكات؛ انظر: Oliver Pahnecke, "Interest Rates, Risk Premiums and Human Rights", 2019 (متاح في أمانة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان).

(٢٨) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٢ (٢٠١٦) بشأن الحق في الصحة الجنسية والإنجابية (المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، الفقرة ٣٥.

(٢٩) وفقاً لمنظمة العمل الدولية، يتمتع ٢٩ في المائة من سكان العالم فقط بتغطية ضمان اجتماعي شاملة (المجموعة الكاملة من الاستحقاقات، من استحقاقات الطفل والأسرة إلى معاشات الشيخوخة)، في حين نسبة ٧١ في المائة المتبقية إما محمية جزئياً أو غير محمية على الإطلاق؛ انظر منظمة العمل الدولية، تقرير الحماية الاجتماعية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٩.

٢٥- والقدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول والجودة عناصر أساسية لتعريف الحق في السكن والصحة والتعليم^(٣٠). وعلى العكس من ذلك، يُعرّف عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات والمرافق والسلع الصحية في معظم الأحيان بالقيود الاقتصادية من جهة (تدني الأجور والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم) وارتفاع تكاليف الأدوية أو المستشفيات أو العناية الطبية من جهة أخرى.

٢٦- ولا يختلف الأمر في حالة الوصول الملائم إلى التعليم العام^(٣١). وفي هذا الصدد، أشار مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٦/٤١، إلى مبادئ أبيدجان المتعلقة بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بتوفير التعليم العام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم، التي تقضي بأن على الدول أن تتخذ خطوات لضمان عدم استبعاد أي شخص من أي مؤسسة تعليمية عامة على أساس عدم القدرة على الدفع، وأن تتخذ جميع التدابير الفعالة لمنع مخاطر المديونية المفرطة للمتعلمين وأسرهم.

٢٧- ويقر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، بما في ذلك الغذاء والسكن، وفي تحسين متواصل لظروفه المعيشية (المادة ١١-١). وينبغي قراءة هذه المادة مقترنة بالمادة ٢-٢ من العهد، التي تنص على ممارسة أي حق من الحقوق المنصوص عليها في العهد دون أي نوع من التمييز. وعلاوة على ذلك، حددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ٤، سبع سمات أساسية للحق في السكن اللائق يجب على الحكومات أن تكفلها.

٢٨- وبالإضافة إلى شواغل خطيرة أخرى متعلقة بحقوق الإنسان ولها أثر محتمل على مجموعة من الحقوق، بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والأمن، تثير عدة مسائل متعلقة بتحصيل الديون أسئلة بالغة الأهمية فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة، وإلى الإجراءات والآليات التي يمكن من خلالها للجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص على السواء أن تطالب بالديون. وتنص المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بوضوح على تساوي الجميع أمام القانون، دون أي تمييز، وعلى الحق في التمتع بحماية القانون على قدم المساواة.

٢٩- وللمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان صلة بتأثير الأنشطة التجارية على حقوق الإنسان، بما في ذلك الخدمات المصرفية والمقرضون الماليون من القطاع الخاص وغير ذلك من الجهات الفاعلة المقرضة من القطاع الخاص^(٣٢). ووفقاً للمبادئ التوجيهية، على الدول أن تحمي من انتهاكات حقوق الإنسان داخل إقليمها و/أو ولايتها القضائية التي ترتكبها أطراف ثالثة، بما فيها المؤسسات التجارية. وفي المقابل، يجب على الشركات ألا تنتهك حقوق الإنسان، في حين أن من واجب الدول أن تتخذ خطوات لمنع الانتهاكات والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وجبر ضررها من خلال تشريعات ولوائح وسياسات

(٣٠) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٤ (٢٠٠٠) بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، الفقرة ١٢(ب)(٣).

(٣١) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١٣-٢، وانظر أيضاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) بشأن الحق في التعليم.

(٣٢) انظر A/HRC/17/31، المرفق.

وأحكام قضائية. وعلاوة على ذلك، تُلزم الدول بضمان الوصول إلى آليات انتصاف فعالة للأشخاص الذين انتهكت حقوقهم أنشطة تجارية داخل أراضيها.

رابعاً- تصنيف مديونية الأسر المعيشية الخاصة: سبب ونتيجة انتهاكات حقوق الإنسان

٣٠- يمكن أن تكون ديون الأسر المعيشية نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان كما يمكن أن تكون سبباً لها. وفي أحيان كثيرة، يستفيد المقرضون من القطاع الخاص (ويعززون) هذا المخطط، حتى وإن كان ذلك على حساب حقوق الإنسان الخاصة بالمقرضين.

٣١- وتتضرر بعض الفئات التي تعيش في أوضاع هشة أكثر من القروض الخاصة التعسفية. وفي المقابل، عادة ما يتعرض الأشخاص الذين يواجهون تفاوتات تراكمية و/أو متقاطعة لأشكال متعددة من التمييز تُترجم، في مجال الديون الخاصة وحقوق الإنسان، إلى تفاقم الآثار السلبية لمختلف أنواع الديون على حقوق الإنسان.

ألف- الائتمان البالغ الصغر والديون

٣٢- كان الائتمان البالغ الصغر، المنتشر على نطاق واسع في العديد من البلدان، يقوم في الأصل على هدف انتشار الناس من الفقر عن طريق السماح بالاندماج المالي والتمكين الاقتصادي، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة والنامية. وكان سكان المناطق الريفية من الأهداف الرئيسية، مع إعطاء الأولوية للنساء المقرضات في كثير من الأحيان^(٣٣). ولكن ثبت أن الائتمان البالغ الصغر يسفر، في كثير من الحالات، عن آثار معاكسة للآثار المقصودة^(٣٤)، بما في ذلك زيادة المديونية المفرطة وتوليد "فخ للفقر"^(٣٥). وقد أظهر عدد من الدراسات أن القروض، بدلاً من المساعدة على تعزيز ريادة الأعمال المحلية أو المشاريع الإنتاجية، كثيراً ما تُستخدم لنفقات أخرى، مثلاً لمدفوعات الإيجار أو ضماناته أو الرسوم المدرسية أو النفقات المتصلة بالصحة. ولئن أمكن العثور على بعض الفوائد القصيرة المدى للتمويل البالغ الصغر، فإنه ارتبط أيضاً بتصاعد الديون الذي يؤدي إلى تعميق الفقر وتفكك أسر وحتى إلى الانتحار. وعلاوة على ذلك، ثبت وجود عيوب "مكافحة للتنمية"^(٣٦) تعرقل سياسات إنمائية أخرى قد تنطوي على إمكانية أكبر لتحقيق أثر مستدام وتكاليف فرص بديلة كبرى.

٣٣- وصحيح أن التمويل البالغ الصغر يعود بالفائدة على المستفيدين في الحالات التي يكون فيها موجهاً توجيهاً جيداً^(٣٧). ومع ذلك، هناك العديد من حالات الإقراض المفرط والاقتراض

(٣٣) ورقة معلومات مقدمة من لجنة إلغاء ديون العالم الثالث.

(٣٤) انظر Isabelle Guerin, Marc Labie and Jean-Michel Servet, *The crisis of microcredit* (Zed Books, London, 2015).

(٣٥) Milford Bateman and Ha-Joon Chang, "Microfinance and the Illusion of Development: From Hubris To Nemesis in Thirty Years", *World Economic Review*, No. 1(2012), p. 14.

(٣٦) Milford Bateman, Stephanie Blankenburg and Richard Kozul-Wright, *The Rise and Fall of Global Microcredit: Development, Debt and Disillusion* (Routledge, New York, 2019).

(٣٧) Gershman and Morduch, "Credit is not a right", p. 22.

المفرط التي أدت إلى أزمات التمويل البالغ الصغر في بلدان مثل بنغلاديش ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والبوسنة والهرسك وكمبوديا. وبصفة عامة، يشكل الافتقار إلى شبكات أمان للأشخاص الذين يعيشون في الفقر شواغل أساسية بمجرد تزايد ديونهم الخاصة وفشل بعض الدول في تنظيم التمويل البالغ الصغر والمقرضين.

٣٤- ومن الشائع استخدام القروض لتغطية الاحتياجات الأساسية ومجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي كمبوديا، وكذلك في كثير من البلدان الأخرى فيما يبدو^(٣٨)، تشير الدراسات إلى أن معظم قروض الائتمان البالغ الصغر تستخدم لغير الأغراض الإنتاجية، بما في ذلك استهلاك الديون، ودفع فوائد الديون القائمة، وتغطية النفقات غير المتوقعة، مثل المرض والحوادث^(٣٩).

٣٥- وكثيراً ما يصبح المقرضون عاجزين أمام تصاعد الديون بسبب أسعار الفائدة المفروضة على القروض. ففي المغرب حيث يتم تشجيع نموذج الائتمان البالغ الصغر بالتمويل العام، قد يتراوح هذا النوع من الائتمان بين ٥٢ دولاراً و ٢٠٠ دولار، بمتوسط سعر فائدة يصل إلى ٣٥ في المائة^(٤٠). وتكثر الأحكام التعاقدية التعسفية والممارسات المجحفة من جانب المقرضين، مثل فرض أسعار فائدة تصل ٢٢٠ في المائة والممارسات التعسفية من جانب محصلي الديون، بما في ذلك المضايقة، مما يدفع المقرضين إلى اليأس، وحتى إلى الانتحار^(٤١). وغالباً ما تكون النساء بين المستفيدين من التمويل البالغ الصغر، وبالتالي فإنهن يتضررن على وجه التحديد من تلك الممارسات. وكان اختيار صناعة التمويل البالغ الصغر في أندرا براديش (الهند) في عام ٢٠١٠ مثلاً مأساوياً عن الطريقة التي استهدفت بها مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تقودها الشركات الفقراء بأسعار فائدة ربوية على القروض، مما غذى المديونية المفرطة ودفع المقرضين إلى أقصى قدراتهم، مما أدى إلى فقدان أكثر من بليون دولار من القروض^(٤٢).

٣٦- واطلع الخبير المستقل، خلال زيارته القطرية إلى سري لانكا، على عدد وتواتر وخطورة تعسفات المقرضين، التي تؤثر على النساء بوجه خاص. وأوصى الحكومة، في جملة أمور، بتمديد التشريعات الحالية التي تغطي تراخيص الائتمان البالغ الصغر لضمان كون جميع مؤسسات الإقراض منظمة وكون الائتمان البالغ الصغر الربوي باطلاً (أو قابلاً للإبطال)، وضمان استفادة المحتاجين من برامج تخفيف عبء الديون، وإعطاء الضحايا الحق في طلب إعادة الأموال على سبيل التعويض^(٤٣).

(٣٨) Hugh Sinclair, *Confessions of a Microfinance Heretic: How Microlending Lost Its Way and Betrayed the Poor* (Berrett-Koehler Publishers, San Francisco, 2012).

(٣٩) Maryann Bylander, "Credit as coping: rethinking microcredit in the Cambodian context", *Oxford Development Studies*, vol 43, No. 4, p. 546.

(٤٠) *Le microcrédit au Maroc : quand les pauvres financent les riches*, ATTAC/CADTM, 2017.

(٤١) الوثيقة A/HRC/40/57/Add.2، الفقرات ٧٨-٨٠.

(٤٢) Philip Mader, "The Instability of Commercial Microfinance: Understanding the Indian Crisis with Minsky", in Bateman et al., *The Rise and Fall of Global Microcredit*, chap.10.

(٤٣) الوثيقة A/HRC/40/57/Add.2، الفقرة ٩٧.

باء- الديون المتصلة بالصحة

٣٧- إن الديون المتصلة بالصحة - وهي سبب متزايد من أسباب انعدام الأمن المالي والفقير في كثير من الأسر المعيشية في جميع أنحاء العالم، سواء بسبب خدمات الأمومة أو خدمات المستشفيات غير المتوقعة أو الأمراض المزمنة أو الحاجة إلى أدوية باهظة التكلفة أو نادرة أو الخدمات والمرافق العامة المتكررة - كثيراً ما تنشأ عن النفقات الطبية المرتفعة الواجب دفعها من الأموال الخاصة التي لا يقوى الناس على دفعها. وتعرض هذه النفقات الناس بشكل متزايد لمخاطر الصعوبات المالية؛ وتشير التقديرات العالمية إلى أن حوالي ٣٣ مليون شخص يعيشون ضائقة مالية بسبب جراحة أساسية تتطلب مدفوعات من الأموال الخاصة، ويُدفعون في براثن الفقر نتيجة لذلك^(٤٤).

٣٨- والعامل الرئيسي وراء ارتفاع النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة هو استحالة الحصول على الرعاية الصحية الأساسية أو الخدمات أو المرافق العامة الملائمة: أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم لا يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية أو القدرة على تحمل تكاليفها محدودة أو غير مضمونة في معظم البلدان. وفي كثير من البلدان، قد لا تغطي الرزم الصحية سوى عدد قليل جداً من التدخلات، وقد لا تشمل الأدوية، أو توفر حماية مالية غير كافية^(٤٥)؛ والتأمين الصحي لا يحمي بالضرورة الشخص المؤمن من الديون الطبية.

٣٩- ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يقدر أن واحداً من كل ثلاثة أفراد أبلغوا عن صعوبة في تسديد فواتيرهم الطبية، على الرغم من أن العديد من الأشخاص الذين عليهم ديون طبية مؤتمنون^(٤٦). وكثيراً ما يُطلب من المؤتمنين أن يتكبدوا تكاليف مرتفعة جداً عن المبالغ القابلة للخصم والمدفوعات المشتركة ورسوم أخرى قد لا يكونون قادرين على تحملها^(٤٧).

٤٠- وتُعزى النفقات الصحية الباهظة أيضاً إلى انتشار الممارسات الطبية الخاصة غير المقننة وغير المنظمة خاصة في بعض البلدان^(٤٨). وقد يكون إنشاء نظام رعاية صحية كافية وشاملة وتخصيص ما يكفي من التمويل العام والموارد سبيلاً حاسماً لخفض التكاليف الطبية المرتفعة المدفوعة من الأموال الخاصة وبالتالي الحد من الفقر والمديونية المتصلين بالصحة.

٤١- ويمكن أن تكون للديون المتصلة بالصحة عواقب مدمرة طويلة الأمد على المدينين الأفراد، سواء أكانت الديون ناشئة عن تدخل لمرة واحدة أم أصبحت نفقة منقذة للحياة متكررة.

(٤٤) منظمة العمل الدولية، الحماية الاجتماعية الشاملة للكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، مؤتمر العمل الدولي الدورة ١٠٨، جنيف، ٢٠١٩، الصفحة ١٠٣.

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) Karen Pollitz et al., "Medical Debt among People with Health Insurance", Henry J. Kaiser Family Foundation, 2014.

(٤٧) David Bank and Jenny Griffin, "Financing Out-of-Pocket Medical Debt and Keeping Bill Collectors at Bay", Aspen Institute, 2015.

(٤٨) Wim Van Damme et al., "Out-of-pocket health expenditure and debt in poor households: evidence from Cambodia", *Tropical Medicine and International Health*, vol. 9, No. 2, p. 278; World Health Organization (WHO), "India tries to break cycle of health-care debt", WHO Bulletin, vol. 88, No. 7, 2010.

والأشخاص الذين عليهم ديون طبية يوجدون في وضع هش بصورة خاصة لأنهم غالباً ما يكونون قد فقدوا مصادر دخلهم بسبب المرض أو الإصابات. والأسر المعيشية المدينة قد تباع أصولها أو تلجأ إلى مزيد من الاقتراض لتسديد الديون، ومن ثم تقع في فخ الديون، وبالتالي فخ الفقر.

٤٢- ويؤثر الافتقار إلى الغذاء وعدم كفاية فرص الحصول على طعام مغذٍ وسوء التغذية والجوع تأثيراً خطيراً على الصحة البدنية للأشخاص، ولا سيما الأطفال والحوامل والمصابين بأمراض مزمنة والمسنين. وفيما يخص الأشخاص المتأخرين عن التسديد أو العاجزين عنه، غالباً ما يكون هناك ترابط بين الفواتير والجوع، مما يضطرهم أحياناً إلى اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل والمعونة الغذائية. ورأى المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان أن استخدام البنوك الغذائية تضاعف أربع مرات تقريباً في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٧-٢٠١٨ وأن هناك حالياً أكثر من ٢٠٠٠ بنك غذائي في المملكة المتحدة بعدما كان عددها لا يتجاوز ٢٩ في عز الأزمة المالية^(٤٩).

٤٣- وفي بعض أنحاء العالم، يمكن أن ينتهي الأمر بالأشخاص الذين لا يستطيعون تسديد ديونهم الطبية إلى احتجازهم في مرافق طبية (سواء عامة أو خاصة). ولئن كان نطاق هذه الممارسة لا يزال غير معروف، فإن البحوث الأكاديمية المحدودة التي أُجريت تشير إلى أن من المرجح أن مئات الآلاف من الأشخاص يتأثرون بها كل عام. وعلى وجه الخصوص، لوحظ "الاحتجاز الطبي" بسبب الفواتير الطبية غير المسددة في مختلف البلدان^(٥٠).

٤٤- وغالباً ما تؤدي ديون الأسر المعيشية الخاصة الناتجة عن النفقات المتعلقة بالصحة إلى زيادة الإيرادات للجهات الفاعلة في القطاع الخاص، التي تحوّل الحصول على الرعاية الصحية والأدوية إلى سلعة ونموذج تجاري مربح للغاية. وتكون تكلفة الأدوية الأساسية، عند عدم خضوعها لتنظيم الدولة أو حماية براءات الاختراع والمفاوضات السرية، وبالتالي تركها لقوى السوق، سبباً رئيسياً في زيادة الديون المتصلة بالصحة ومسألة تدعو إلى قلق شديد من منظور حقوق الإنسان^(٥١).

جيم - الديون المتصلة بالتعليم

٤٥- تتخذ ملايين الأسر المعيشية في جميع أنحاء العالم خيارات صعبة لتعليم الأطفال والمراهقين، غالباً بالاستناد إلى اعتبارات اقتصادية وبعتمادها الكامل على الحصول على ائتمان. وفي بعض الحالات، يكون على الأسر المعيشية أن تقرر من أكثر أعضاء الأسرة "أهلاً" للتعليم، ويعني ذلك أحياناً أكبر الأطفال سناً أو الفتى بدلاً من الفتاة. وعلى الرغم من التزام الدول بتوفير التعليم العام المجاني، كان ٢٦٢ مليون من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و١٧ عاماً لا يزالون خارج المدرسة في عام ٢٠١٧، وأكثر من نصف عدد الأطفال والمراهقين لا يستوفون معايير الكفاءة الدنيا في القراءة والرياضيات (انظر A/HRC/41/37).

(٤٩) الوثيقة A/HRC/41/39/Add.1، الفقرة ٢٢.

(٥٠) لوحظت هذه الممارسة في إندونيسيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي وغانا والكاميرون وكينيا وليبيريا ونيجيريا والهند؛ وانظر: Robert Yates, Tom Brookes and Eloise Whitaker, "Hospital Detentions for Non-payment of Fees: A Denial of Rights and Dignity", Research Paper, Centre on Global Health Security, 2017.

(٥١) انظر: <https://msfaccess.org/secret-medicine-prices-cost-lives>.

٤٦- وتنعكس الدعوة إلى الوقاية من مخاطر المديونية المفرطة حالة متصاعدة في جميع أنحاء العالم، وقد تشير في كثير من الأحيان إلى ديون التعليم الثانوي أيضاً. وهناك أيضاً تزايد في قروض الطلاب لأن نظم التعليم العام في العديد من البلدان تواجه التقشف ولأن المدارس الخاصة تتوسع وتكاليف التعليم تزداد بسرعة^(٥٢). وكما أبرز المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، يمكن للمدارس الهادفة للربح أن تسعى لزيادة أرباحها إلى أقصى حد عن طريق فرض رسوم مرتفعة أو خفض التكاليف عن طريق الحد من أعلى أجزاء المنهج الدراسي تكلفه، أو طرد المتعلمين الذين يحتاجون إلى أكبر قدر من الدعم، أو عدم صيانة مباني المدرسة كما ينبغي (المرجع نفسه).

٤٧- وعادة ما يُنظر إلى قروض الطلاب في التعليم العالي على أنها استثمار إيجابي و"دين جيد" لأنها تمكنهم من قطع شوط طويل نحو تحسين المؤهلات التعليمية وفرص العمل، وقد توفر الاستقرار المالي للفرد والأسرة بأكملها. ولكن الأدلة تشير إلى أن القروض الطلابية لم تعد تضمن الحراك الاجتماعي والاستقرار المالي. ويعني تزايد تركيز سوق العمل وركود الأجور أن الخريجين يواجهون في كثير من الأحيان صعوبات في العثور على عمل يمكنهم من تسديد ديونهم^(٥٣).

٤٨- وفي فيجي، من المتوقع أن يخصص الطلاب الذين يتلقون قروضاً عن طريق نظام قروض التعليم العالي ٢٠ في المائة من إجمالي مرتباتهم لسداد القروض عند تعيينهم^(٥٤). ولتعزيز الوصول إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي لأطفال الأسر المنخفضة الدخل، استخدمت الحكومة في تايلند صندوقاً مخصصاً لتقديم القروض إلى ٢,٩ مليون مستفيد في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧^(٥٥)؛ ولكن أُبلغ عن صعوبات في سداد الديون وعجز عن سدادها، لأسباب من بينها المشاكل المالية الناجمة عن البطالة^(٥٦). وفي شيلي، ارتفع سعر الفائدة على القروض الطلابية، على المستوى الجامعي، ليصل إلى ٦ في المائة، ومن ثم قد يتسبب للمدينين في سداد الديون لمدة عقود^(٥٧). وتفيد التقارير بأن الفئات الأكثر ضعفاً تكافح من أجل سداد ديونها، وقد تضرر على وجه التحديد أولئك الذين يرتادون الجامعات التقنية والجامعات الخاصة^(٥٨).

(٥٢) Michael Lim, Mah Hui and Jomo Kwame Sundaram, "Transforming Society, Financialization Destroys Social Solidarity", Inter Press Service, 4 June 2019.

(٥٣) Michael Corkery and Stacy Cowley, "Household Debt Makes a Comeback in the U.S.", *New York Times*, 17 May 2017.

(٥٤) الوثيقة A/HRC/32/37/Add.1، الفقرة ٣٩.

(٥٥) Piruna Polsir and al., "Thailand's Student Loans Fund: An analysis of interest rate subsidies and repayment hardships", in Shiro Armstrong and Bruce Chapman, *Financing Higher Education and Economic Development in East Asia* (Australian National University press, Canberra, 2011, p. 221).

(٥٦) Amara Tirasriwat, "Analysis of Problems on Student Loan Defaults in Thailand and Guideline Solutions", XIV International Business and Economy Conference, Bangkok, 5-8 January 2015.

(٥٧) ورقة معلومات مقدمة من لجنة إلغاء ديون العالم الثالث.

(٥٨) Macarena Segovia, "Las cifras negras del CAE: 40% de los estudiantes desertores o egresados se encuentran morosos", *El Mostrador*, 28 May 2018.

دال - ديون السكن والمرافق العامة

٤٩ - تبين أمولة الإسكان والإقراض المحجف وديون الأسر المعيشية غير المسددة الخاصة بالرهن العقاري، التي سببت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، الصلات القائمة بين ديون الأسر المعيشية وتحرير الأسواق المالية، على حساب الناس، التي كانت لها عواقب مدمرة أدت إلى آلاف الرهون الاحتجاجية وانتشار حالات الإخلاء والنزوح والتشرد بين بلدان الشمال وعلى نحو متزايد أيضاً في جنوب الكرة الأرضية. وفي عام ٢٠١٢، دقت المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق ناقوس الخطر بشأن ممارسات الإقراض المحجفة التي تستهدف الفئات الفقيرة والأكثر تهميشاً، مرغمة إياهم على الوقوع في فخ الديون بوصفه البديل الوحيد للحصول على السكن، مع تيسير الدول للعملية في بعض الحالات وتجاهلها في حالات أخرى للمخاطر المحدقة بالناس والاقتصاد ككل (انظر A/67/286).

٥٠ - وفي عام ٢٠١٧، لاحظت المقررة الخاصة المعنية بالسكن أيضاً أن أمولة السكن مرتبط بزيادة حجم الائتمان والديون التي تثقل كاهل الأسر المعيشية نتيجة ممارسات الإقراض المحجفة وتقلب الأسواق، مما أدى إلى "هشاشة" غير مسبوقه فيما يتعلق بالسكن. وقد لخصت ذلك كما يلي: "ولم يفقد الناس منازلهم فحسب، بل واجهوا خطر الإفلاس المالي الشخصي"^(٥٩).

٥١ - ولما كان السكن هو المدخل إلى ممارسة العديد من حقوق الإنسان، مثل التعليم والعمل والصحة، فإن الناس يضعون في كثير من الأحيان الإنفاق على الإيجار أو الرهون العقارية أو المرافق العامة على رأس أولويات أسرهم، وذلك ما يؤدي بهم في كثير من الأحيان إلى التهلكة. ويتناقض ذلك بشكل مباشر مع التفسير الموثوق للحق في السكن الميسور التكلفة الذي قدمته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ٤ (١٩٩٢) والذي أوضحت فيه أن التكاليف المالية للفرد أو الأسرة المعيشية المرتبطة بالسكن ينبغي أن تكون ذات مستوى يكفل عدم تهديد القدرة على بلوغ أو إشباع الاحتياجات الأساسية الأخرى أو المساس بها. وأضافت اللجنة أن على الدول الأطراف أن تحدد إعانات سكن لمن لا يستطيعون الحصول على سكن يمكنهم تحمل كلفته، كما أن عليها أن تحدد لتمويل السكن أشكالاً ومستويات تعبر بصورة كافية عن الاحتياجات إلى السكن. ولا بد من الإشارة إلى أن التمييز القائم على أسس مختلفة، مثل التوجه الجنسي، الذي يمارسه أصحاب العقارات في القطاعين العام والخاص وكذلك مقدمو الائتمان، له أثر هام، مثلاً على رفض طلبات الإيجارات والرهن لأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين نتيجة لذلك^(٦٠).

٥٢ - ومن مصادر القلق الخاصة أيضاً الرهن العقارية المبرمة بعملة أجنبية، أحياناً على حساب المدنيين أو "فرص" إعادة التمويل، بالنسبة لمن يكافحون بالفعل من أجل تأمين المدفوعات - وكلاهما يحظيان في غالب الأحيان بتشجيع قوي من المقرضين^(٦١). ويمكن أن تكون للتغيرات

(٥٩) الوثيقة A/HRC/34/51، الفقرتان ٥ و ٢١.

(٦٠) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٠ (٢٠٠٩) بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة ١١. انظر أيضاً A/74/18، الفقرة ١٤ و A/HRC/29/23، الفقرة ٦٩.

(٦١) انظر ورقتي المعلومات المقدمتين من مبادرة عدالة المجتمع المفتوح وآخرون في رومانيا وأيرلندا.

التي تشهدها سوق السكن عواقب وخيمة على المدنيين. ففي النرويج، أدى توسيع سوق الإسكان دوراً في مديونية الأسر المعيشية في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٧^(٦٢). وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يُستبعد من معادلة الحق في السكن اللائق دور الصناديق الانتهازية التي تستولي على ديون المقرضين وأحياناً على منازل المدنيين بالإضافة إلى تمتعها بشروط ضريبية مواتية^(٦٣).

٥٣- وفي ظرف ٢٠ عاماً، نزح ٢٠ مليون شخص إلى المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية في المكسيك، أي إلى مناطق لا توجد فيها إمدادات مياه كافية أو هياكل أساسية مقدمة إلى الفقراء، في حين أن بناء ٥ ملايين وحدة سكنية اجتماعية بعيدة عن المراكز الحضرية وتقديمها للفقراء من خلال تمويل طويل الأجل أوقع الأسر المعيشية في فخ دفع ثمن مساكن جديدة تفتقر إلى المياه والخدمات العامة الأساسية. ولما كان المنعشون العقاريون قد حصلوا على ضمان أرباح قائمة على التمويل دون مخاطر عن طريق إدارة الحكومة لضريبة ٥ في المائة على جميع العمال^(٦٤)، فإن هذه السوق سرعان ما أصبحت أكثر الأسواق المالية سندات في أمريكا اللاتينية^(٦٥). وفي غياب تنظيم ملائم، اختار المنعشون العقاريون أرخص الأراضي مع هوامش ربح تصل إلى ٤٠ في المائة^(٦٦).

٥٤- وقد يكون للكوارث الطبيعية أيضاً تأثيراً على مديونية الأسر المعيشية. ففي بويرتو ريكو، أشارت دراسة استقصائية أُجريت بعد مرور سنة عن إعصار ماريا إلى أن المتضررين من الكارثة واجهوا عموماً "تحديات مالية": أبلغ ١٧ في المائة ممن أُجريت معهم مقابلات عن تأخرهم في دفع الإيجارات أو الرهون العقارية؛ وذكر ٢٤ في المائة أيضاً أنهم اضطروا إلى اقتراض المال من الأصدقاء والأقارب "لتغطية المصاريف" خلال السنة^(٦٧). وأفيد أيضاً بأن ديون المزارعين زادت ضعفين أو حتى ثلاثة أضعاف بعد فيضانات عام ٢٠١٠ في باكستان، وكان عليهم أن يلجأوا إلى الاقتراض من أجل المدخلات الزراعية والغذاء^(٦٨). ولما كانت الأراضي تشكل أحياناً ضمانات مقابل القروض التي يحصل عليها صغار المزارعين، فإن مخاطر فقدان سبل كسب الرزق في حال العجز عن سداد الديون تكون واضحة عندما يواجهون الكوارث الطبيعية أو حصاداً سيئاً أو انخفاض أسعار السلع الأساسية^(٦٩)، على الرغم من أنهم ينبغي أن يتمتعوا في هذه الحالات بحماية إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

(٦٢) Economist Intelligence Unit, "Household debt poses risk to private consumption", 30 July 2019

(٦٣) انظر ورقة المعلومات المقدمة من مبادرة عدالة المجتمع المفتوح وآخرون.

(٦٤) ورقة المعلومات المقدمة من غرين وبيكسوتو - تشارلز ومورفانت - رو.

(٦٥) Susanne Soederberg, "Subprime housing goes south: Constructing securitized mortgages for the poor in Mexico", *Antipode*, vol. 47, No. 2

(٦٦) ورقة المعلومات المقدمة من غرين وبيكسوتو - تشارلز ومورفانت - رو.

(٦٧) Bianca DiJulio, Cailey Muñana and Mollyann Brodie, "Views and experiences of Puerto Ricans One Year after Hurricane Maria", *Washington Post/Kaiser Family Foundation*, September 2018, p. 12

(٦٨) انظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "أثر الأخطار الطبيعية والكوارث المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية"، روما، ٢٠١٥.

(٦٩) الوثيقة A/HRC/13/33/Add.2، الفقرة ٢٦.

هاء- إنفاذ الديون وممارسات التحصيل التعسفية وتجويم المدينين

٥٥- يمكن للمقرضين أن يلجأوا إلى وسائل أو قنوات مختلفة لإنفاذ سداد الديون المتعاقد عليها. وإلى جانب الإنفاذ القضائي - في حال الديون المتعاقد عليها من الناحية القانونية - كثيراً ما يتم اللجوء إلى خدمات تحصيل الديون، التي تتراوح بين "وكالات رسمية" ومؤسسات غير مالية. وفي هذا السياق، لوحظت ممارسات تعسفية في جميع أنحاء العالم. فقد أُبلغ عن حالات يتلقى فيها المدينون يومياً مكالمات هاتفية أو يتعرضون لأشكال مختلفة من المضايقات والممارسات المخزية من جانب الجهات المسؤولة عن التحصيل. وفي حالات أخرى، أُبلغ عن قيام الجهات المسؤولة عن تحصيل الديون بمصادرة بطاقات ائتمان المدينين لإرغامهم على سحب المبلغ المستحق (بالإضافة إلى الفوائد) من آلة للصرف الآلي^(٧٠). وفي سري لانكا، أُبلغ عن ممارسات من قبيل ذهاب جهات تحصيل الديون إلى منازل النساء حيث مكثوا لمدة ساعات للحصول على الدفع، بالإضافة إلى تعرض النساء للعنف النفسي والبدني من جهات التحصيل (انظر (A/HRC/40/57/Add.2).

٥٦- وفي تشيكيا، يُعتقد أن حوالي ١٠ في المائة من السكان متأثرون بمسألة "إنفاذ الديون" التي يشكل أثرها على الفقر والحرمان مظهراً خاصاً من مظاهر التفاوت في الدخل^(٧١). ومن شأن الأثر الهائل لتراكم الديون، أحياناً بالاقتران مع ارتفاع أسعار الفائدة، أن يدفع الناس إلى العمل في القطاع غير الرسمي والخوف من حجز جزء كبير من رواتبهم إن لم يفعلوا، مع ترك قدر ضئيل لهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية^(٧٢). وتجدر الإشارة أيضاً إلى المساهمة المحتملة لظاهرة "الاقتصاد الموازي" والتدفقات المالية غير المشروعة.

٥٧- وفي جنوب أفريقيا، يمثل تحصيل الديون "صناعة" كبيرة؛ فعلى سبيل المثال، أصدرت المحاكم ١٨ ٩٧٣ حكماً تتعلق بالديون بقيمة إجمالية قدرها ٣٤٢,١ مليون راند في شهر أيار/مايو ٢٠١٩ وحده^(٧٣). وصدر في هذه الفترة القصيرة عدد مدهل من الاستدعاءات المتعلقة بالديون بلغ ٤٧ ٣٦٠ استدعاءً.

٥٨- ومن شأن مبادرة المديونية المفرطة ليس أن تحرم الأشخاص المدينين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فحسب، بل أيضاً من حقوقهم المدنية والسياسية من خلال مجازاتهم ومعاقبتهم في نظام العدالة الجنائية. وقد لوحظ حدوث ذلك في مختلف المناطق في جميع أنحاء العالم. ففي اليمن، على سبيل المثال، أفيد بأن عشرات الأشخاص سُجنوا في عام ٢٠١٤ نتيجة عدم قدرتهم على دفع ديونهم الخاصة^(٧٤). وفي سيراليون، يمكن أن ينتهي الاقتراض

(٧٠) Deborah James, "Deeper into a hole?: borrowing and lending in South Africa", *Current anthropology*, vol. 55 (2014), p. 6.

(٧١) انظر: SDG Watch, *Falling Through the Cracks: Exposing Inequalities in the EU and Beyond*, Brussels, 2019.

(٧٢) Robert Muller, "Debt-trapped Czechs excluded as economy grows", Reuters, 13 December 2018.

(٧٣) ورقة معلومات مقدمة من جامعة ستيلنبوك - مركز المشورة القانونية.

(٧٤) هيومن رايتس ووتش، "اليمن: عشرات السجناء بسبب الديون"، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

والإقراض غير الرسميين لغرض التجارة البسيطة، في غالب الأحيان، إلى نظام العدالة الجنائية، مما يسفر عن اعتقال المدنيين واحتجازهم^(٧٥).

٥٩- وقد يراكم الأفراد القادمون من أوساط منخفضة الدخل الديون عن طريق الغرامات والرسوم التي تفرضها السلطات المحلية، مثل غرامات حركة المرور ومواقف السيارات. وقد تتحول هذه المبالغ بسرعة إلى مبالغ أكبر عندما يدخلون نظام المحاكم ويواجهون تكاليف إضافية^(٧٦).

٦٠- وفيما يخص الأشخاص الذين يعيشون في حالة ضعف، من شأن تراكم الغرامات والرسوم، الذي يمكن أيضاً أن يكون ناتجاً عن أشكال مختلفة من التمييز، أن يؤدي إلى تفاقم العواقب وأن يبلغ أحياناً ذروته ليصل إلى مبالغ لا يستطيعون دفعها في نهاية المطاف. وفي عام ٢٠٠٩، خلصت دراسة كندية أجريت في مونتريال إلى أن عدداً غير متناسب من الغرامات فُرضت على مخالقات بسيطة للمشردين، بالمقارنة مع السكان بصفة عامة؛ وكان من شأن عدم دفع هذه الغرامات أن يؤدي إلى الاحتجاز^(٧٧).

٦١- وفيما يخص الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، يمكن أن يكون الوصول إلى العدالة صعباً بشكل خاص. فوفقاً للمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان هناك، بالإضافة إلى تكاليف المساعدة القانونية، العديد من التكاليف الأخرى المرتبطة بالوصول إلى العدالة التي تشكل عائقاً رئيسياً أمام الفقراء الذين لا يمكنهم ببساطة تحمل تلك النفقات^(٧٨). ويمكن تكبد تكاليف غير مباشرة لإنتاج الوثائق أو النقل أو الخبرة أو بسبب فقدان الدخل عند حضور المحكمة، الأمر الذي يمكن أن يسهم أيضاً في نهاية المطاف في ديون الأسر المعيشية.

واو- الديون الاستهلاكية

٦٢- يشمل الائتمان الاستهلاكي الديون المسدّدة بأقساط والائتمان (المتجدد) العادي. ويمكن إبرام هذه الديون بطرق مختلفة: من الإنفاق على الأغذية الأساسية، والنفقات المتصلة بالتعليم، والخدمات الصحية والأدوية، إلى الإنفاق المتصل بالاحتفال بالأعياد القومية أو الدينية أو شراء الأصناف غير الأساسية، أو القمار، أو الألعاب القائمة على الإنترنت.

٦٣- ويظل الحصول على الائتمان من خلال القنوات الرسمية تحدياً هاماً بالنسبة للكثيرين، ولا سيما بالنسبة لفئات محددة تعيش حالات ضعف أو تهميش. وفي بعض البلدان، قد يساهم أيضاً تعرض المستهلكين باستمرار إلى "فرص" وضغوط وممارسات إقراض جديدة، مثل بطاقات الائتمان غير المطلوبة أو الإعلانات المالية من خلال التطبيقات المحمولة، في ديون الأسر المعيشية ومدبونيته المفرطة.

(٧٥) Alison Thompson and Sabrina Mahtani, "Women, Debt & Detention: An Exploratory Report on Fraudulent Conversion and the Criminalisation of Debt in Sierra Leone," AdvocAid, July 2012.

(٧٦) The Aspen Institute, "Consumer debt: A Primer", March 2018, p. 21.

(٧٧) Christine Campbell and Paul Eid, "La judiciarisation des personnes itinérantes à Montréal: un profilage social", Commission des droits de la personne et des droits de la jeunesse, 2009.

(٧٨) الوثيقة A/67/278، الفقرة ٥١.

٦٤ - ففي الأرجنتين، مثلاً، هناك أكثر من ٧,٧ ملايين من أصحاب المعاشات التقاعدية وغيرهم من الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على منحة أطفال عامة مديون بحوالي ٣ ٠٠٠ مليون دولار للإدارة الوطنية للضمان الاجتماعي. والتراجع الاقتصادي، الذي اتسم بديون عامة ضخمة وانخفاض مستويات الأجور، أدى أيضاً إلى عدد كبير من حالات إفلاس المستفيدين من الضمان الاجتماعي في السنوات الأربع الماضية، منهم ملايين أُجبروا على طلب ائتمان من إدارة الضمان الاجتماعي لدفع ثمن السلع والخدمات الأساسية. ويبلغ عدد المدينين للضمان الاجتماعي حوالي ٣٠ في المائة من جميع أصحاب المعاشات التقاعدية (أكثر من ٢,١ مليون شخص) من ٩٥ في المائة من المستفيدين من المنح. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٨٠ في المائة من المستفيدين من المنح لن يستطيعوا تحمل نفقات المعيشة/الأغذية الأساسية بعد أن يُؤخذ خصم نسبة ٣٠ في المائة من الدخل في الاعتبار^(٧٩).

٦٥ - وعلى نحو ما أبرزته لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، يأتي الأشخاص الأكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الممارسات التعسفية من الفئات ذات الدخل المنخفض والفئات الفقيرة. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع سجلات ائتمان المستهلكين ارتفعت في جنوب أفريقيا من حوالي ١٧ مليون عام ٢٠٠٧ إلى ٢٤ مليون في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، أشارت التقديرات إلى أن ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من الدخل الشهري للعمال يُخصص لسداد الديون^(٨٠)، وأن نحو ٨٠ في المائة من أجر العاملين في القطاع الرسمي خضع لخصوم الديون المستحقة في عام ٢٠١٢^(٨١). وفي أجزاء من الاتحاد الروسي، أفيد بأن الناس يجدون صعوبة في بعض الأحيان لتغطية المصاريف، مع تخصيص ما يصل إلى ٨٣ في المائة من مرتباتهم الشهرية لسداد القروض^(٨٢).

٦٦ - ويمكن أن تؤدي آثار مديونية المستهلك المفرطة إلى مجموعة من النتائج في مجال حقوق الإنسان. فمثلاً، في سلسلة من المقابلات التي أجريت في إسبانيا وألمانيا وسلوفينيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبنغاليا بشأن أثر المديونية المفرطة، أُشير إلى انخفاض مستوى المعيشة وتدهور الرفاه و/أو الصحة العقلية على أنها أكثر العواقب شيوعاً^(٨٣).

٦٧ - ويمكن أن تترتب عواقب وخيمة على اعتبار الشخص متخلفاً عن الدفع بسبب المتأخرات أو العجز عن سداد الديون: هناك عادة عواقب أخلاقية واقتصادية لسوء سجل الائتمان. وفي حين شدد بعض المدينين على العبء النفسي لاعتبارهم متخلفين عن الدفع والعار المرتبط بذلك، سلط البعض الآخر الضوء على العواقب المحتملة على سبل عيشهم وعملهم.

(٧٩) David Cufre, "Reperfilar al jubilado", *Página/12*, 28 September 2019

(٨٠) South African Human Rights Commission, "Human Rights Impact of Unsecured Lending and Debt Collection Practices in South Africa", 2017, pp. 7 and 14

(٨١) Chantelle Benjamin, "Garnishee abuse is order of the day", *Mail&Guardian*, 25 October 10/2013. انظر:

(٨٢) Max Seddon, "Russians struggle under burden of soaring consumer loans", *Financial Times*, 29 August 2019

(٨٣) European Consumer Debt Network, "The over-indebtedness of European households", 6 November 2014

٦٨- وبموازاة أشكال الائتمان التقليدية، تعرف صناعة الإقراض الرقمية تطوراً سريعاً، وتقدم الخدمات إلى عدد متزايد من المقترضين. ففي كينيا، يستخدم ٧٠ في المائة من البالغين في الوقت الراهن الخدمات النقدية المتنقلة، في حين أن ٤٠ في المائة منهم فقط لديهم حساب مصرفي^(٨٤). ومن مصادر القلق أيضاً المعلومات الشخصية التي جمعها صناعة التكنولوجيا المالية (فينتيك)، بسبب منها تطبيقات المدفوعات والقروض. ولما كان المقترضون يعتقدون أن جميع البيانات "بيانات ائتمان"، فقد وضعوا قيد التنفيذ خوارزميات بيانات ضخمة ومعقدة تعالج نشاط وسائط التواصل الاجتماعي لملايين الأشخاص الذين يحاولون تقييم الجدارة الائتمانية^(٨٥). ومن شأن اللجوء إلى هذه الممارسات أن يؤثر أيضاً على الأفراد بطرق خاصة، فيما عدا الاعتبارات الاقتصادية.

٦٩- وعلاوة على ذلك، تيسر تكنولوجيا الصناعة المالية بشكل متزايد (ونشيط) الائتمان من خلال الوسائل الرقمية، بما في ذلك التطبيقات النقالة، مما يؤدي إلى الإفراط في الاقتراض^(٨٦). وهذا القطاع غير منظم إلى حد بعيد. وفي العديد من البلدان الأفريقية، مُنحت قروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة قدرها عدة مئات في المائة^(٨٧). وفي هذا السياق، يُعتبر أن السياسات والكيانات الرامية إلى حماية حقوق المستهلكين وتوفير "محو الأمية المالية" تؤدي دوراً رئيسياً في تخفيف الأثر المحتمل للمديونية المفرطة وممارسات الإقراض التعسفية على حقوق الإنسان.

٧٠- ولما كان العديد من المقترضين يرمون عدداً من القروض القصيرة الأجل في الوقت نفسه، فإنهم غالباً ما يحتاجون إلى مزيد من الائتمان لتسديد الائتمان السابق، مما يؤدي في حقيقة الأمر إلى تحويل القروض القصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، ولكن بأسعار فائدة مرتفعة جداً.

زاي- الديون المتصلة بالهجرة

٧١- قد تُؤخذ الديون المتصلة بالهجرة لدفع تكاليف الهجرة إلى بلد آخر، بوثائق أو بدونها. ويمكن أن تشمل دفع ثمن الوثائق أو السفر بوسائل شتى أو المساعدة في عبور الحدود أو حتى دفع رشوة إلى السلطات أثناء العبور أو دفع أموال للمهربين عند الهجرة بدون وثائق. وكثيراً ما تكون هذه الديون مشكلة للأسرة (الممتدة) بأكملها، وتنشئ روابط والتزامات عبر الأجيال بين أعضائها الشيوخ والشباب.

٧٢- وعلى الرغم من أن الهجرة من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية إلى الولايات المتحدة حقيقة موثقة توثيقاً جيداً، فإن ما شهدته السنوات الأخيرة من زيادة في الضوابط الحدودية

(٨٤) Eric Toussaint, "Alert on the sophistication of illegitimate debt techniques via mobile telephony", CADTM, 8 November 2019.

(٨٥) Kevin Donovan and Emma Park, "Perpetual Debt in the Silicon Savannah", Boston Review, 20 September 2019.

(٨٦) Milford Bateman et al., "Is fin-tech the new panacea for poverty alleviation and local development? Contesting Suri and Jack's M-Pesa findings published in *Science*", *Review of African Political Economy*, vol. 46, No. 161 (2019).

(٨٧) South African Human Rights Commission, "Human Rights Impact of Unsecured Lending", p. 17

والممارسات القاسية، بما في ذلك احتجاز الأطفال غير المصحوبين، أدى إلى تركيز الضوء على تعقيدات هذه الظاهرة وعلى الشبكة المالية التي تركز عليها. ومن الواضح أن سياسات هجرة أكثر صرامة ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار (والديون) التي يجب أن يدفعها المهاجرون لمن يقدمون لهم الدعم للسفر.

٧٣- وكلما زادت الديون التي يتحملها أحد أفراد الأسرة للهجرة الاقتصادية، كلما زاد احتمال دائرة لا متناهية قائمة على الدين ويغذيها الأمل في تجنب فقدان الضمانات. وغالباً ما يكون الضغط النفسي والبدني، والتحرش الجنسي، والتهديدات بالقتل وغير ذلك من وسائل تخويف الأقارب الذين يملكون في البلد سمة من سمات التعسف التي يمارسها محصلو الديون والمهربون. وقد يؤدي الضغط الممارس حتى إلى الانتحار. ولما كانت قطع الأراضي التي لا غنى عنها لأسباب معيشة الأسرة أو المنازل كثيراً ما تعرض كضمانات، فإن الضحايا لا يُتركون بمدونية مفرطة فحسب، بل أيضاً دون أي من الموارد الشحيحة التي كانت لديهم من ذي قبل.

٧٤- وفي كل محاولة، تزداد الأخطار والتهديدات، وتستغل ذلك مالياً شبكات التهريب (بما فيها "الذئاب البشرية" والمتجرون)، أحياناً بتواطؤ مع قوات الأمن على الحدود. ولذلك، يتجاوز الأفراد والأسر شبكتهم للاقتراض، ويتوجهون إلى قروض بأسعار فائدة عالية من جهات فاعلة مؤسسية غير منظمة أو قليلة التنظيم، مثل مقرضي المال بفائدة أو الموثقين أو التعاونيات أو المصارف، مستخدمين الأراضي أو المنازل أو المركبات أو السلع كضمانات^(٨٨). وفي هذا السياق، قد يرى البعض أن الهجرة العائدة هي الخيار الوحيد لتسديد الديون.

٧٥- ومن المفارقات المحزنة أن العديد ممن يهاجرون بسبب الحاجة الاقتصادية كثيراً ما تتخلى عنهم دولتهم. وفي الوقت نفسه، يرسلون تحويلات مالية إلى بلدانهم الأصلية ويسهمون إسهاماً كبيراً في استدامة الاقتصاد. وفي غواتيمالا، كانت التحويلات المالية تمثل أكثر من ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من الاستثمار الأجنبي في البلد في عام ٢٠١٧^(٨٩).

٧٦- وحتى في حالة الهجرة الرسمية، لا تسمح بعض البلدان للمهاجرين الجدد العمل لفترة معينة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم حالتهم الأسرية الاقتصادية في الوقت الذي يكون عليهم تسديد الديون المتصلة بالهجرة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يتحمل اللاجئون وطالبو اللجوء ديوناً جديدة عند وصولهم إلى بلد من البلدان لأنهم يواجهون مجموعة من التحديات المالية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ففي عام ٢٠١٨، مثلاً، كانت نسبة ٨٨ في المائة من الأسر المعيشية من اللاجئين السوريين في لبنان تعاني من الديون^(٩٠).

٧٧- ولا تختلف الحالة كثيراً في جنوب شرق آسيا حيث تزايد القلق في السنوات الأخيرة بشأن المدونية المفرطة للمهاجرين. وقد حددت المنظمة الدولية للهجرة ديناميات معينة تشمل اعتماداً متزايداً على الديون لتمويل تكاليف الهجرة؛ ومعدلات مرتفعة لديون الأسر المعيشية بين

(٨٨) Laura Heidbrink, "The coercive power of debt: migration and deportation of Guatemala indigenous youth", *The Journal of Latin America and Caribbean Anthropology*, vol. 24, No. 1 (2019).

(٨٩) IMF Country Report No. 18/155, June 2018, p. 5.

(٩٠) مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "دراسة أممية سنوية: في عام ٢٠١٨ تراكمت ديون اللاجئين السوريين في لبنان أكثر من أي وقت مضى"، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

الأسر التي ترسل المهاجرين؛ وأشكالاً جديدة من الهجرة الاضطرارية الناجمة عن المديونية المفرطة؛ ومدى توجيه التحويلات المالية وإيرادات المهاجرين نحو سداد القروض؛ والأثر العاطفي والنفسي للمديونية على المهاجرين^(٩١).

حاء- عبودية الدين

٧٨- لا يزال ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم يخضعون للعمل المأسور أو عبودية الدين، وهو شكل من أشكال الاستغلال البشري قريب من الرق ومماثل له في كثير من الأحيان. وفي عام ٢٠١٦، كانت عبودية الدين تؤثر في نصف مجموع ضحايا السخرة التي تفرضها جهات فاعلة خاصة في جميع أنحاء العالم^(٩٢)؛ وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٤,٨ مليون من أصل ٢٤,٩ مليون ضحية من ضحايا العمل القسري يُستغلون جنسياً^(٩٣).

٧٩- ووفقاً للمقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، يمكن أن توجد عبودية الدين في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعاني منها بشكل غير متناسب الأشخاص الضعفاء، مثل الأشخاص المنتمين إلى الأقليات، والشعوب الأصلية، والنساء، والأطفال، والأشخاص المقرر أنهم ينتمون لطبقة متدنية اجتماعياً، والعمال المهاجرين. ورأت أن العديد من ضحايا عبودية الدين يواجهون مصادر تمييز متعددة ومتداخلة، مما يجعلهم عرضة للاستغلال وسوء المعاملة. وأشارت المقررة الخاصة إلى أن العمال المهاجرين يمثلون نسبة كبيرة من القوة العاملة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج التي هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، خاصة في القطاع الخاص حيث يهيئ نظام الكفالة، الذي يسمح لأرباب العمل برعاية العمال، تربة خصبة للتبعية لأرباب العمل والتجاوزات المحتملة وعبودية الدين، لأنه يربط توظيف العمال ووضعهم من حيث الإقامة بأرباب عملهم^(٩٤).

٨٠- وكثيراً ما تفرض وكالات التوظيف تكاليف ورسوم غير قانونية عند استقدام العمال الأجانب. وأبلغ عن حالات تُصادر فيها وثائق الهوية من جانب جهات التوظيف إلى حين سداد الديون بالكامل^(٩٥). ويُعتبر أن هذه الممارسات تساهم في عبودية الدين^(٩٦)، إلى جانب عدم دفع الأجور أو دفعها منقوصة أو التأخر في دفعها، واستبدال العقود. ونظراً للضغوط التي تمارسها وكالات التوظيف للحصول على عقود عمل جديدة، يرى العمال المنزليون أحياناً عقودهم تنتهي فجأة بعد أن يكونوا قد تمكنوا أخيراً من سداد ديونهم وبدأوا يتلقون راتبهم^(٩٧).

(٩١) IOM, *Debt and the Migration Experience: Insights from South-East Asia*, 2019, p. 15

(٩٢) منظمة العمل الدولية، *التقديرات العالمية بشأن الرق المعاصر*، جنيف، ٢٠١٧، الصفحة ٥.

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٩٤) الوثيقة A/HRC/33/46، الفقرتان ٩ و ٢٩.

(٩٥) ورقة معلومات مقدمة من منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية.

(٩٦) A/HRC/33/46.

(٩٧) ورقة معلومات مقدمة من منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية.

خامساً - الاستنتاجات

٨١ - هناك عاملان يحركان زيادة المديونية الخاصة: أولاً، ازدهار جانب العرض المالي، مع كون إلغاء الضوابط التنظيمية وزيادة الأمولة وسيلتين ميسرتين لهذا الازدهار، الذي يشمل أيضاً الاستغلال التجاري للعناصر الأساسية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأمولتها؛ ثانياً، إعادة تشكيل العديد من الاحتياجات الإنسانية للتكاثر الاجتماعي التي تتحول إلى احتياجات مالية غير ملبأة. وعلى الرغم من أن القرن الماضي شهد إنشاء وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي، فإن الثغرات التي لا تزال قائمة توفر أرضاً خصبة لازدهار الديون الخاصة. ومن المفارقة أن تدابير الحماية الاجتماعية التي تتخذها الدول، عن طريق التحويلات النقدية، تم تحديدها على أنها شكل من أشكال ضمانات القروض المحتملة، التي تتضمن قروض الدائنين أو تسمح بفرض أسعار فائدة أدنى بدلاً من أن تُستخدم لغرضها الأصلي^(٩٨).

٨٢ - وترتبط ديون الأفراد والأسر المعيشية المرتفعة، التي تمثل جزءاً كبيراً من الديون الخاصة في معظم البلدان، بالتفاوت وعدم استقرار الاقتصاد الكلي والديون السيادية التي لا يمكن تحملها والأزمات المالية. وقد دفعت الأجور المنخفضة والفقر وعدم المساواة، التي تفاقمت بسبب سياسات من قبيل الخصخصة، وتدابير التقشف، وإضفاء المرونة على سوق العمل، بملايين الناس إلى الاستدانة، مما دفع بدوره ملايين الناس إلى الوقوع في براثن الفقر والقطاع غير الرسمي، مما جعلهم عرضة لجميع أشكال التعسف. ويكمن في صميم هذه الظاهرة ما يسمى "الإدماج المالي"، أي الفشل الهائل للدول في ضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع. والزيادة العارمة في الديون الخاصة هو ما حافظ على الطلب الإجمالي والنمو الاقتصادي على مدى العقود الماضية، غالباً على حساب مديونية الأسر المعيشية. ويحوّل ملايين الناس في جميع أنحاء العالم جزءاً كبيراً من ثروتهم ورفاههم إلى القطاع المالي، الذي يتواصل تآكل صلاته بالاقتصاد الحقيقي، مما يهدد بتقويض الرخاء المشترك والاستقرار المالي والأمن، ويعزز عدم المساواة.

٨٣ - ولا ينبغي أن يبرم الأفراد والأسر المعيشية الديون الخاصة كوسيلة للتعويض عن التزامات الدول المتمثلة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها. وينبغي أن تكون التكاليف المالية وغير المالية للأشخاص أو الأسر المعيشية المرتبطة بسداد الديون بمستوى يكفل عدم تهديد القدرة على بلوغ أو إعمال حقوق الإنسان أو الانتعاش منها. وينبغي ألا يستتبع إبرام الديون أو سدادها أو العجز عن سدادها انتهاكات لحقوق الإنسان.

٨٤ - وأوضح الخبر المستقل في هذا التقرير أن زيادة الإدماج المالي لا تؤدي بالضرورة تلقائياً إلى تحسينات في الحياة الواقعية أو زيادة التمتع بحقوق الإنسان أو مزيد من التنمية المستدامة أو الحد من عدم المساواة. ومن الواضح أن عدداً من الدول (والمؤسسات المالية الدولية) تدعم الإنفاق الممول بالديون على حساب توفير المرافق العامة.

(٩٨) انظر: Lena Lavinas de Morais, *The Takeover of Social Policy by Financialization: The Brazilian Paradox* (Palgrave MacMillan, New York, 2017).

٨٥- وليس من المفاجئ أن التمويل البالغ الصغر، الذي يمثل الفكرة العالمية الرائدة للإدماج المالي من أجل تخفيف حدة الفقر، حظي بترويج واسع من جانب جهات صاحبة مصلحة مالية عالمية قوية ليست بدورها جد متحمسة للمشاركة في مزيد من المناقشات الهيكلية بشأن الضرائب التصاعدية أو الاحتياطي الضريبي أو اقتصاد الرعاية أو غير ذلك من أشكال تعزيز إيرادات الدولة والتنظيم من أجل تحسين برامج الرعاية الاجتماعية وضمان الوصول إلى عدد من الخدمات الأساسية.

٨٦- وقد نظر الخبير المستقل في الآثار السلبية على حقوق الإنسان للانتماء البالغ الصغر والديون المتصلة بالصحة والتعليم والإسكان وممارسات التحصيل التعسفية، بما في ذلك تجريم المدينين وديون المستهلكين والديون المتصلة بالهجرة وعبودية الدين. ومع مراعاة الأسباب التي تشجع الناس على الاقتراض بموجب هذه الأنماط، يمكن استنتاج أن الديون الخاصة يمكن أن تكون في آن واحد سبباً ونتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان. ويفسر ذلك أيضاً سبب وكيفية الارتباط الوثيق بين الاضطرابات الاجتماعية وعدم المساواة ومستويات ديون الأفراد التي لا يمكن تحملها.

٨٧- صحيح أن الديون الخاصة ترمز إليها اللوائح الوطنية بصورة انتقائية^(٩٩)؛ بيد أن عقود الديون موجودة في عالم قانوني واقتصادي أوسع نطاقاً تتفاعل فيه حقوق الإنسان مع حقوق الدائنين (وتحد منها). وعلى الرغم من أن قوانين الحماية المالية للمستهلك ولوائح الإفلاس يُنظر إليها عموماً على أنها لا تتناول مسائل حقوق الإنسان في حد ذاتها، فإن لها أدواراً هامة تؤديها في هذا الصدد. وينبغي أن تسمح هذه القوانين بحماية الأفراد الذين يواجهون المديونية المفرطة أو الإقراض التعسفي وممارسات التحصيل، التي لها أثر محتمل على حقوق الإنسان. ومن ثم ينبغي توخي أطر للمستهلكين والإفلاس كوسيلة لمنع التجاوزات الممكنة وحماية حقوق الإنسان للمقترضين والتعويض عن اختلال السلطة المتأصل بين الأطراف في عقود الإقراض. وينبغي أن يشمل هذا المسعى - وحتى أن يشجع - إمكانية تنظيم المستهلكين الماليين وتفاوضهم جماعياً لتعويض الاختلال في موازين القوة بين المقرضين والمقترضين.

سادساً - التوصيات

٨٨- يوصي الخبير المستقل الدول بما يلي:

- (أ) الحد من أوجه التفاوت في الثروات والدخل والقضاء على الفقر عن طريق الضرائب التصاعدية والتحويلات، وتوفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وتوسيعها تدريجياً؛
- (ب) تنظيم ورصد جميع أنشطة الإقراض، الرسمية وغير الرسمية، بما يكفل أن الشروط التعاقدية، ولا سيما أسعار الفائدة وغير ذلك من الأعباء الأخرى غير الفائدة، وتكنولوجيات دعم أو تمكين الأعمال المصرفية والخدمات المالية ووسائل تحصيل الديون لا تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بالمقترضين؛

(٩٩) انظر: Katharina Pistor, *The Code of Capital: How the Law Creates Wealth and Inequality* (Princeton University Press, Princeton, 2019).

- (ج) ضمان وجود قوانين تتعلق بالإفلاس لحماية المدينين وتماسيحها مع معايير حقوق الإنسان؛
- (د) وضع حد أدنى لا يمكن مصادرته للثروة الأساسية وسقفاً للدخل (بما في ذلك الأجور والاستحقاقات الاجتماعية بجميع أنواعها) بموجب القانون؛
- (هـ) تيسير و/أو منح تخفيف لعبء الديون للمدينين الأفراد عند عدم توفر أداة مناسبة لحماية حقوقهم الإنسانية؛
- (و) تنظيم ممارسات المقرضين لضمان احترام كامل لحقوق الإنسان للمدينين من خلال وضع حد أقصى لسعر الفائدة المفروض على ديون الأفراد/الأسر المعيشية واعتماد تشريعات تمنع ممارسات الإقراض المجحفة والتعسفية وتعاقب عليها، والنظر في إنشاء وكالة مسؤولة عن رصد عملياتهم؛
- (ز) تنظيم الإعلانات المتعلقة بالائتمان الخاص وكفالة عرض وتفسير الشروط والمخاطر على حد سواء بطريقة واضحة لمقدمي الطلبات المحتملين؛
- (ح) ضمان أن تشريعات الإفلاس تجعل في مرتبة أدنى من جميع الائتمانات الأخرى، إن لم يُعلن أنها باطلة ومتهورة وتعسفية، الائتمانات التي لم يأخذ مقرضوها في الاعتبار قدرة المدينين على السداد وحقوقهم الإنسانية؛
- (ط) ضمان أن التشريعات تحظر إنفاذ الديون التي توجد بشأنها أدلة على وجود بيانات كاذبة أو احتيال أو تلاعب في البيع أو إكراه أو شروط مجحفة أو مضايقة أو غير ذلك من الممارسات التعسفية من جانب المقرضين أو وكالات تحصيل الديون؛
- (ي) ضمان أن بإمكان المدينين الأفراد أن يتلقوا مشورة قانونية مالية من الدولة، وأن تُوفّر لهم خدمة قانونية مجانية في المحكمة؛
- (ك) منع تجريم المدينين، بما يضمن، على سبيل المثال، أن حقوقهم السياسية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تُقيّد بسبب وضعهم الخاص بالديون؛
- (ل) ضمان أن بإمكان المنظمين الماليين والمقرضين ومنظماتهم الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات ذات الصلة بمعدلات ربح المقرضين، وهو عنصر هام لتقييم مدى مشروعية أسعار الفائدة والبنود غير الفائدة المفروضة على المقرضين؛
- (م) التحقيق في تقارير وحالات الأسعار المفرطة غير القانونية والأجور غير المدفوعة والخصم من الأجور ومصادرة الوثائق، ومساءلة الجهات الفاعلة المسؤولة في حالة فرض رسوم غير قانونية على العمال الأجانب عند توظيفهم؛ وإتاحة نتائج التحقيقات للجمهور؛ وضمان أن بإمكان العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المتضررين الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف؛
- (ن) التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٧ (رقم ١٨١) بشأن وكالات الاستخدام الخاصة؛

(س) تحسين قواعد البيانات وإجراء دراسات نوعية وكمية لتقييم حالة الديون الخاصة للأفراد وممارسات الإقراض والتحصيل الحالية ووضع مؤشرات محددة لمتابعة عبء الديون على الحقوق؛

(ع) النظر في اعتماد إطار شامل لحماية البيانات لضمان تمتع المقترضين تمتعاً كاملاً بحقوقهم في الخصوصية، على شبكة الإنترنت وخارجها؛

(ف) النظر في اعتماد خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وإيلاء اهتمام خاص للقطاع المالي ومؤسسات الإقراض من جميع الأنواع والأحجام.

٨٩- يوصي الخبير المستقل بما يلي:

(أ) أن تقدم وكالات التوظيف إلى المهاجرين المحتملين معلومات كاملة عن تفاصيل جميع الرسوم الواجبة الدفع، مثل تكلفة التدريب ورسوم الوكالة والسفر ووثائق العمل والسكن؛

(ب) أن تقدم مؤسسات الإقراض الرقمية معلومات واضحة إلى المدينين عن البيانات المجمعة والأغراض التي ستستخدم فيها.

٩٠- يوصي الخبير المستقل المقترضين من القطاع الخاص بما يلي:

(أ) ضمان الإبقاء على سرية المعلومات الخاصة بالمدينين وعدم تبادلها لأي غرض آخر غير معاملات الإقراض، بما في ذلك داخل الشركة ومع الشركات الشقيقة؛

(ب) تقييم الآثار الخارجية لعمليات الإقراض الرقمية وفقاً لالتزامها ببذل العناية الواجبة، قبل إنشاء منصات الإقراض؛

(ج) رصد عمليات الإقراض والتحصيل عن كثب لمنع وتحديد ومواجهة الممارسات التعسفية، وفقاً لمسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان؛

(د) ضمان عدم لجوء محصلي الديون قط إلى ممارسات تحصيل تعسفية، مثل مضايقة المدينين، تحت أي ظرف كان؛

(هـ) ضمان بيعهم منتجات قروض مناسبة للمقترضين، امتثالاً لالتزامهم لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

٩١- ويوصي الخبير المستقل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بأن تولي، في سياق ولاياتها، اهتماماً خاصاً لتأثير الديون الخاصة، بما في ذلك المديونية المفرطة والممارسات التعسفية، على التمتع بحقوق الإنسان، بسبل منها إجراء دراسات عن أثر الديون الخاصة على حقوق الإنسان.

٩٢- يوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بأن يقوم بما يلي:

(أ) أن يجري بشكل منهجي تقييمات لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي المحددة على حقوق الإنسان، وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان (انظر A/HRC/40/57)، مع إيلاء اهتمام خاص لتأثير ضبط

أوضاع المالية العامة والخصوصية على الخدمات الاجتماعية وإعادة نقل التكلفة المحتملة إلى السكان، ولا سيما من حيث مديونية الأسر المعيشية؛

(ب) أن يولي اهتماماً خاصاً لتأثير الائتمان البالغ الصغر وغيره من المبادرات التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية على حقوق الإنسان.